

الغاء الرواتب التقاعدية للنواب والمسؤولين اعدام لطبقة العراق السياسية

العراق اليوم

تمت للعراق دعماً وابداً
www.iraqalyoum.net

صدر العدد الأول بتاريخ ١٩ / ٤ / ٢٠٠٣

صاحب الامتياز
رئيس التحرير
د. بسراة شاكر
SARA SHAKER

السنة الحادية عشر العدد (2069) الخميس 2014 / 2 / 27

لرواتب على الاداء الحكومي، قال دلي: "اتخاذ مثل هكذا قرار، خاصة الغاء الرواتب التقاعدية للمسؤولين في الدولة، يعتبر فتح باب للفساد، وخلق أزمة جديدة في الحكومة المقبلة".
ونصح دلي، بالقول على "المحكمة الاتحادية والحكومة، لنظر في هذه القضية، وعلم الاستعجال في قرارها، الخاص بـالغاء الرواتب التقاعدية"، مطالباً في لوقت ذاته بـ"تسوية لرواتب التقاعدية لاعضاء البرلمان والمسؤولين، وجعلها اعتيادية، متساوية، مع بقية الموظفين في الدولة".

العراق اليوم، خاص طلب النائب عن القائمة العراقية، سلم لتي، المحكمة الاتحادية والحكومة، بعدم الغاء الرواتب التقاعدية لعضء مجلس النواب، واصحاب الدرجات الخاصة، تجنّباً للفساد الإداري والمالي الذي قد يحصل في الحكومة المقبلة. وعن تفاصيل رأيه المثير للجدل، قال دلي في تصريحه لـ "العراق اليوم": "الغاء الرواتب التقاعدية لعضء مجلس النواب، واصحاب الدرجات الخاصة، يشكل نهائي، يعتبر اعدماً، للطبقة السياسية في العراق". وعن تأثير الغاء هذه



النسر (500) ديناراً (12 صفحة)

بعد اتهامه السعودية وقطر تصريحات وتوت حول الاسلحة الإيرانية تتناقض مع تصريحات السيد

وخالد الأسدي يؤكد تعاقب الحكومة العراقية مع إيران لشراء اسلحة



ان نيين، أنه بناءً على حاجة القوات المسلحة لبعض الاعتمده للاسلحة الخفيفة ومعدات الرواية التليونية، لسد نقص بعض الوحدات، تم استئجار عروض شركات دولية عديدة منها (بلغاريا والتشيك وبولونيا وصربيا والصين واورانيا وباكستان) وغيرها من شركات تلك الدول، وقد قدمت تلك الشركات عروضها لتسليمها، وجداول للتجهيز، وقدمت قسماً (هيئة التصاميم الدفاعية الإيرانية) عروضها، إذا ان المفاضلة كانت لصالح شركات أخرى، ولم يتم توقيع اي عقد مع الشركة الإيرانية "يذكر ان الولايات المتحدة، حدثت العراق على توضيح معلومات صحفية، تحدثت عن توقيعها، عقدا لشراء اسلحة من طهران، الأمر الذي يشكل، اذا صح - ادتهاكاً للاعتراف الدولي على إيران. وقسّلت المتحددة باسم الخارجية الأميركية، جنيف بساكي: "اطلعنا بالتأكد على هذه المعلومات .. إذا كان ذلك صحيحاً، فأنه يثير قلقاً كبيراً".

واضافت: "اي نقل لاسلحة من إيران نحو بلد آخر، هو انتهاك مباشر لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٤٧ "و تابتعت: "نسمى للحصول على معلومات اضافية من الحكومة العراقية حول هذه المسألة، لنكون واقفين بان المسؤولين العراقيين يفهمون جيداً، الحدود العراقية حول هذه المسألة، ونحن ملتزمون بشروطها في مكافحة الارهاب، ونحن ملتزمون بدعمه في هذه المعركة"، مكررة بان بلدها كانت زويدت قوات الأمن والجيش العراقيين بمدادات باكثر من ١٥ مليار دولار. وكانت بساكي ترد على سدل في شأن مقال لوكالة رويترز في بغداد، أكد استناداً الى وثائق رسمية ان إيران باعت العراق اسلحة وذخائر بقيمة ١٩٥ مليون دولار. ووافقت الوكالة: "هذا النقد وقع في تشرين الثاني الماضي، بعيد زيارة لوشدنن قام بها رئيس الوزراء نوري المالكي، وطلب خلالها المساعدة عسكرية أميركية لتتصدي للقاعدة ومجموعات مسلحة أخرى. وفي بداية كانون الثاني الماضي، أعلن الجنرال محمد حجازي، مساعد قائد اركان القوات المسلحة الإيرانية، استعداد بلاده لتقديم معدات عسكرية، ونصائح الى العراق، للمساعدة في تصديده للقاعدة".

وبالتالي سنشتري السلاح من أي مكان في العالم، وتابح: "توجد ترنيبات داخلية في وزارة الدفاع لشراء الاسلحة الإيرانية، لا تتعارض مع الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، ولذا سنشتري السلاح من إيران، مع التزامنا بكل ما تعهدنا به من الحظر الذي اقترته الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي". غير ان وزارة الدفاع العراقية، نفت الابعاء التي تحدثت عن إبرام صفقة أسلحة وذخائر مع إيران بقيمة ١٩٥ مليون دولار، وقالت الوزارة في بيان أمس: "يتردد في بعض وسائل الاعلام عن توقيع صفقات اسلحة ومعدات عسكرية بين العراق وإيران، وهناك من استغل هذا الموضوع سياسياً وإعلامياً". ووافقت "نود

شركات تلك الدول" بعدها كشف وتوت: "هيئة الصناعات الدفاعية الإيرانية قدمت عروضها، إذا ان المفاضلة كانت لصالح شركات أخرى، ولم يتم توقيع اي عقد مع الشركة الإيرانية". ما الذي يفيد من ذلك القول، خالد الأسدي، فقد كشف عن معلومات مخالفة لما ادلى به وتوت، حيث أكد الأسدي، ان الحكومة العراقية تعاقبت مع الحكومة الإيرانية لشراء اسلحة وقال في تصريحه لـ "العراق اليوم": "ان الحكومة العراقية لديها بالمثل سياسة تتوع مصادر التسليح، وبتتاليها تعاقبت مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واورانيا وجمهورية التشيك ويران ودول أخرى". ووافقت: "ان استيراد الاسلحة من تلك الدول، هو لسد حاجة العراق وتسليح جيشه بأسلحة حديثة ومتطورة لمواجهة أي ارهاب يهدد أمن واستقرار البلد سواء من الخارج او داخل العراق". ووافقت ان مسؤولية التعاقب في هذه الموضوع تقع على عاتق اثنين، لثالث لهما: "ان تعاقبت شراء الاسلحة من دول، هي مسؤولية الحكومة العراقية، ووزارة الدفاع وكشف الاسدي: "ان الحكومة العراقية تعاقبت مع إيران في جانب عدة، ومنها تزويد العراق بالاسلحة". وكان رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية حسن السنيدي، قد قال في مؤتمر صحفي، عقده أمس في مجلس النواب: "ان للعراق الحق بشراء اي سلاح من أية دولة كانت، وحتى وان كانت تجارة إيران "لافتاً: "ان امريكايستاتها ولاية على العراق،

النائب العراق لكوردستاني

للمسبر حدود

والغالب: وصلتنا موازنة مليئة بالالغام!

عن ائتلاف /متحدون للتصالح/ سمعية الغلاب، قد اعلنت، ان مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤، تم تسلمه اليوم من قبل اعضاء مجلس النواب ليتم الاطلاع عليه وقسّلت في تصريحها لـ "العراق اليوم": "سأته على: "الرغم من وصول قانون الموازنة الى مجلس النواب، إلا انه يتضمن الكثير الالغام، وذلك لوجود مشكل كبيرة، تحول دون التصويت عليه في الوقت الحاضر".

ولفتت الى بعض الالغام الموجودة: "ان من بين تلك المشائل التي يعاني منها قانون الموازنة، قضية التخصيصات المالية التي يطلب بها التحالف الكردستاني، وترفضها الحكومة الاتحادية، كما ان قانون الموازنة لم يتضمن تخصيص درجات كافية للوزارات، تعيين الموظفين عن العمل خصوصاً الخريجين منهم". أما النائب عن التحالف الكردستاني، برهان محمد، فكان قد حذر في تصريح سابق لـ "العراق اليوم"، البارحة الاربعاء، ائتلاف دولة القانون من تمرير مشروع الموازنة الاتحادية لعام الحالي، دون موافقة الكورد عليها وقال محمد: "نرفض ونحذر دولة القانون من تمرير الموازنة دون موافقة التحالف كوردستاني عليها"، وفت محمد بأن رنة تحذيرت الكوردستاني تنطلق من الجرس الدستوري، حيث قال: "مطلبنا بشأن الموازنة دستورية، وفي ما نص عليها الدستور والقانون العراقي".

وشده محمد: "مسألة الموازنة الاتحادية، هي مسألة وطنية، وليس من حق أحد ان يمرر الموازنة بدون موافقة الاقليم الذي هو جزء من شعب ومؤسسات الدولة العراقية، ويجب ان تمر وفق التوافق، وبخلافه، فهو غير صحيح، وتحذير كبير، ولن نقبل ذلك".

وختم محمد بفظاح رنة تحذيرية أخرى: "إذا تم تمرير الموازنة خلال الايام المقبلة، سيكون لدينا موقف آخر من العملية السياسية في الحكومة والبرلمان". يذكر ان وزير المالى وقتئذ، صفاة الدين الصافي، قد كشف لـ "العراق اليوم" في تصريح سابق، الاربعاء، الـ ٢٨ من كانون الثاني الماضي، ان معظم الدرجات الوظيفية في موازنة العام المالي، مخصصة لوزاري الدفاع والداخلي، بسبب الاوضاع التي تمر بها البلاد.



العراق اليوم، خاص

اعن القيادي في ائتلاف دولة القانون، النائب علي العلق، ان هناك قراراً في التحالف الوطني بتمرير قانون الموازنة، بغيباب التحالف الكوردستاني، بعد نفاذ خيارات الحبل، بحسب قوله. وقسّلت العلق في تصريحه لـ "العراق اليوم": "لا يمكن استمرار الخلافات حول الموازنة الى ما لا نهاية، خاصة الخلافات المتعلقة بقليم كوردستان، وبالتتالي فان تمرير الموازنة بغيباب التحالف الكوردستاني، أمر وارد في المرحلة القادمة، وهو قرار اتخذ في التحالف الوطني في حل فشل جميع الحوارات بين الحكومتين الاتحادية والاقليم بشأن الموازنة". واستدرك العلق، موضعاً: "التحالف الوطني مع خيار التوافق الوطني تتمرير الموازنة، ولكن لا يمكن الانتظار الى ما لا نهاية"، وعقل نفاذ صير التحالف الوطني، بالقول: "الفترة المتبقية لعمر البرلمان، فترة قصيرة، لذا يجب ان يحصل التوافق الوطني، او تمرير الموازنة بغيباب التحالف الكوردستاني، بعد تحثيد الكتل الأخرى لها". لافتاً في ختام تصريحه: "ان قانون الموازنة لم يبرج في جدول اعمال جلسة مجلس النواب، وكنت التلمبة

مفوضية الانتخابات تستبعد عمار الشبلي والأخير يتهم هوشيار زيباري بالوقوف سداً منيعاً وراء القرار!

انتخابات مجلس النواب المقبل المقرر اجرائها في الثلاثين من نيسان المقبل، والكشف عن ما فكرته بعض الجهات السياسية التي لا تريد استمراراً في البرلمان بالكشف عن الحقيقة، وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، اصدرت قراراً، استبعادها لعدد من نواب مختلف الكتل البرلمانية، وحرمانهم المشاركة في الانتخابات المقبلة المقرر اجرائها نهاية نيسان المقبل، ومن الاسماء المستبعدة أيضاً، الشانبة عالية نصيف عن العراقية الحرة، وسامي العسكري في دولة القانون، وصباح الساعدي مستقل، وعمار الشبلي عن دولة القانون، فيما لم توضح المفوضية اسباب الاستبعاد للنواب المذكورين.

رسمي بهذا الخصوص.. فقط نُشر على وسائل الاعلام، واتهم الساعدي: "بعض الجهات - يكر أسمها، فريقه التهم، ومحاوله إبعادي عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية"، ممحاً الى ان دوره الرقابي والانتقادي الذي يقوم به، وراء استبعاده، مبنياً بأن سيواصل هذا الدور، مهلاً: "استمره بالكشف عن الوثائق والكتب الرسمية التي تفند، مايقروونه ضدني، وأخرها تهمة القتل والاغتصاب التي تم ابطالها، بعد ان كشفت زيباري بالحقائق، امام وسائل الاعلام، وعلى الشعب العراقي معرفة حقيقة ما هو مخفي في الحكومة". ووجد الساعدي: "تأكيد بالمشاركة في

عراق اليوم، خاص هدد النائب عن ائتلاف دولة القانون، عمار الشبلي، المشمول بساير اجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بالالجوء الى القضاء، لنقض قرار المفوضية، بإبعاده عن الانتخابات مجلس النواب المقبل، المقرر اجرائها في شهر نيسان المقبل، القادم. ووصف الشبلي قرار المفوضية في تصريحه لـ "العراق اليوم"، بـ "المفاجأ"، وتوعده القرار بالنقض القضائي، حيث قال: "قرار المفوضية باستبعاد من الانتخابات البرلمانية المقبلة، قرار مفاجأ، وسألتج الى القضاء لنقض هذا القرار". واتهم الشبلي، وزير الخارجية العراقي، هوشيار زيباري، بالوقوف خلف

الرئاسة النيابية توافق على ادراج أزمة الانبار في جلسة الخميس المقبل وتطالب المالكي والدليمي والأسدي بالتفضل بمناقشة الوضع الأمني داخل القبة البرلمانية

مقرب من هيئة رئاسة المجلس في تصريح خص به "العراق اليوم": "رئاسة البرلمان، وجهت دعوة لكل من رئيس الوزراء، نوري المالكي، ووزير الدفاع، وكالة، وسامحون الدليمي، والوكيل الاقدم لوزارة الداخلية، عدنان الأسدي، ورئيس اركان الجيش، بابكر

كروحت يني عزل محافظ الانبار وتعيين الشيخ رعد السليمان محله

العراق اليوم، خاص اعلنت رئاسة مجلس النواب، توجيه دعوة الى رئيس الوزراء، نوري المالكي، والقادة الأمنيين، بحضور الجلسة الاستثنائية المقرر انعقادها الاسبوع المقبل، لمناقشة الأوضاع الأمنية، وما تشهده محافظة الانبار، وقال مصدر

أحسموا أمركم!

شبكة دبوس لنواب الانبار

شبكة دبوس لنواب الانبار

شبكة دبوس لنواب الانبار